

اجتهادات جوائز السلطة

لا تحظى الجوائز الثقافية التي تقدمها سلطات الحكم بمصادقية أو تقدير في البلاد الديمقراطية التي تنتشر فيها ثقافة تقوم على استقلال المجتمع وحرية أفرادها، بخلاف تلك التي تمنحها هيئات أو لجان موثوق في مهنتها حتى إذا أحاطت بها شكوك في حالة أو أخرى. ولذلك كفت الحكومات في معظم هذه الدول عن تقديم جوائز رسمية تحمل اسم الدولة، أو تمنحها وزارات أو هيئات تتبع هذه الحكومات. ولم يبق منها إلا القليل⁰ وحتى في الدول التي يجد قدر معقول من الثقة في هيئاتها الرسمية التي تمنح جوائز مثل فرنسا، يتكرر رفض مبدعين كبار هذه الجوائز. وكان آخرهم عالم الاقتصاد الكبير توماس بيكيتي مؤلف كتاب «رأس المال في القرن الواحد والعشرين» الذي صدر العام الماضي ويعد أهم اختراق في العلم الاقتصادي منذ كتاب جون كينز «النظرية العامة في العمل والنقود والفائدة» الصادر عام 1936. فقد رفض بيكيتي وسام جوقة الشرف الذي قرر الرئيس الفرنسي أن يمنحه إياه، لاعتراضه على السياسات الاقتصادية التي يتبعها هو وحكومته، لأنها تُكرّس التفاوت الاجتماعي الذي يحل الكتاب أبعاده وأخطاره. ويذكرنا ذلك ببضع حالات رفض فيها مثقفون مصريون كبار جوائز رسمية تقدمها وزارة الثقافة، ومنها حالتان مختلفتان في ملابساتهما ودلالاتهما، إحداهما انطلاقا من موقف مبدئي ينحني له المرء إجلالاً، والثانية تطلعا إلى جائزة أفضل. فقد رفض المبدع الكبير صنع الله إبراهيم عام 2003 جائزة الرواية العربية

التي يمنحها المجلس الأعلى للثقافة (وقيمتها مائة ألف جنيه) اعتراضا على سياسات السلطة وحكومتها. وحرص على أن يعلن هذا الموقف في يوم توزيع الجوائز لكي تنتشر الرسالة المتضمنة فيه على أوسع نطاق. وهي رسالة تليق بمبدع كرّس حياته وفكره، وليس أدبه فقط، من أجل قيم الحرية وكرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومازال يواصل إبداعه، ويرعى أجيالا جديدة من المبدعين في آن معا. أما الحالة الثانية المختلفة تماما فهي رفض الرسام الكبير جورج البهجورى عام 2006 تسلم جائزة التفوق التي يمنحها المجلس الأعلى للثقافة أيضا، ولكن ليس لاختلاف على المبدأ بل لاستهانته بها وتطلعه لجائزة رسمية «أعلى» حيث قال «وقتها إنه لا يقبل أقل من «جائزة مبارك